صيغها بخلاف السماعي فان افراد كل نوع منه محصورة كحرف الجر كما عرفت **وهو**
اي القياسي انواع **تسعة النوع الاول الفعل** مطلقا **فكل فعل** متصرف
وغير متصرف تام وناقص لازم ومتعد معلوم ومجهول ماض ومضارع
وامر وفعل تعجب **يرفع** اي يعمل الرفع في معمول واحد نحو علم او نائبه او اسم لان
النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا على ما هو المشهور فلا يكون
بدونه الا اذا كف بما الكافة وذلك في ثلثة افعال قل وكثر وطال وذلك
لشبههن برب ولا يدخلهن حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعلها وقال
الاندلسي لا يكف الا الحرف وما في هذه الافعال مصدرية مع مدخولها فاعل
وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او غيرها كالحال والتمييز والمستثنى والخبر
المنصوب واللازم لا ينصب المفعول به بل غيره ويصرح به **ويجوز تقديم منصوبه**
عليه لقوته في العمل وكون المنصوب فضلة وما يجيء من عدم جوازه بوجود مانع
من التقديم لا بالنظر الى فعليته **وهو** اي الفعل **على نوعين لازم ومتعد فاللازم**
من الفعل قدمه لكونه مرفوعه موجودا وبقلة بحثه بالنسبة الى المتعدي **ما** اي فعل **لم**
يفهم اي فهم معناه **بغير ما** اي شيء هو المفعول به **وقع عليه** اي على معناه **الفعل** الا
صطلاحي اي معناه او الحدث **نحو قعد زيد** وتوقفه على مكانه المقصود ليس على ما
وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو مشترك من بين الافعال سوى فعل الله تعالى **ولا**
ينصب اي اللازم **المفعول به بغير حرف الجر** وينصب بحرف الجر ثم اللازم
والمتعدي ولا يختص بواحد منهما ويجيء نحو مررت بزيد فضربت زيدا بالعصا
فمنه اي من الفعل اللازم **افعال المدح والذم** لصدق تعريف عليها واضافتها
فيهما الى المدح والذم لاختصاصهما بانشائهما فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما
تنشئ المدح به وليس المدح موجودا في الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا
بئس بخلاف مثل مدحت وذممت فانه للاخبار عنهما لا لانشائهما باللفظ المذكور
فيخرج عنهما بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبي ~~واما فضله~~ او اللقبي الافعال
المشهورة بهذا اللقب لا مبني على المعنى التركيبي وانما فضله بقوله ثم لان لها
احكاما خاصة كما سيظهر وانها غير متصرفة حتى عدها بعضهم من سماعي لهذا
فافرادها بالذكر اهتماما لها وتقصير بحابر مخالفة ولما كان المقدار المزعوم من
الاضافة مغنيا عن التعريف وكان المقصود ضبط افرادها وبيان احكامها
ترك التعريف وصرح بالمقصود فقال **وهي نعم** وما عطف عليه من بئس وساء
وحبذا اي مبتدا او نعم وما عطف عليه خبره او المحذوف الخبر اي وهي اربعة وما عطف
بدل منها بعد تعاطف او كل منها خبر مبتدا المحذوف اي احدها نعم وثانيها
الخ الموضوعة **للمدح** او خبر مبتدا محذوف اي هو للمدح **وبئس للذم** فنعم اصلها نعم

فلان

فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بئس فلان اذا اصاب بؤسا فنقلا الى المدح والذم فشابها الحروف
فلم يتصرفا فاصلهما فعل مثل علم وقد اطرد فيما اذا كان عينه حرف حلق اربع لغات في بني تميم احدها
هذه وهي الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها او فتحها مع سكون العين وقد
قال سيبويه انهم علمته ترب على لغة بني تميم وجاء في فنعما هي فتح الفاء وكسرها مع كسر العين
ولا يجوز اسكانها ولم يات بئس في القران الا مكسور الفاء ساكن العين **وشرطهما** اي شرط
استعمالهما لا شرط عملهما لانه يوهم انهما يستعملان بلا عمل او يعد شرط وليس كذلك الا
حضر الاظهر ان يقال وبئس وساء للذم وشرطهما بارجاع الضمير الى ثلثة ولعله اراد
التنبيه على اصالتهما في هذا الباب فنفصل ساء عنهما واحال الحكم على بئس **ان يكون**
الفاعل اي فاعلهما **معرفا باللام** قال الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على الاستغراق
بادعاء ان الممدوح والمذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس بادعاء انه متحد
مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن فرد ما باعتبار ان الجنس في ضمن
اي فرد فرضته لعقل ذا لا وذلك الا اياه فاي فرد فرض فهو هو والمص اختار الاخير لان فيه
ابهاما ثم تفسيرا فيكون مناسبا للمقام **او مضافا اليه** اي الى المعرف باللام بواسطة
او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر لتعميم لكونه بالواسطة
او بدونها في المعرف باللام لاستغنى عن ذكر المضاف **او مضمرا مميزا** على صيغة
المفعول **بنكرة** ليحصل الاجمال ثم التفصيل والضمير مفرد مذكر غالبا
اتفاقا ويتصرف في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتانيث مطابقا للمقصود عند
الاكثر وقد يقال نعمت امراة وحكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا وهذان يدلان
على فعليته وان كانا لانه لتاء ساكنة والضمير البارز المرفوع المتصل من خواص الفعل
ولم ينقل او بما في الكافية لكونه نكرة ولهذا ذهب الى مذهب سيبويه من انه تامة
بمعنى شيء المعرف فاعل وضعف بان ما التامة المعرفة لم يثبت في غير هذا الموضع
وجوز المبرد وابو علي الفارسي كون الفاعل ثم لا جنسيا لايراد به معين وندر الفصل
بين نعم وتمييز الضمير بالمخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا ولا
يجوز بغيرها وقل ترك التمييز ومنه قوله عليه السلام من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت
اي فبها اخذ بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وجاء زيادة ما في المخصوص منه حديث
نعما بالمال الصالح للرجل الصالح ويذكرون لفاعل علما مثل نعم عبد الله زيد **وقد**
يذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف باحد الاحوال المذكورة **المخصوص** بالمدح
او الذم لبيان المذكور المراد بالفاعل المذكور فالمناسب له ان يكون بعده ولو له
جهة اخرى فيها يجوز تقديمه كما سياتي **مطابقا** ذلك المخصوص في الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **للفاعل** اي الذي كان فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا

والتذكير